

تونس، في 3 جانفي 2014

**مذكرة حول المراحل القادمة المتعلقة بقرض الإستعداد الائتماني
المبرم بين السلطات التونسية وصندوق النقد الدولي**

يجتمع مجلس إدارة صندوق النقد الدولي يوم 29 جانفي 2014 للنظر في ملف قرض الإستعداد الائتماني المبرم بين السلطات التونسية والصندوق. وسيخصّص الاجتماع لتقييم المراجعتين الأولى والثانية للبرنامج المتفق عليه، والتي سينتج عنها صرف مبلغ 500 مليون دولار.

ويستوجب عرض ملف تونس على مجلس إدارة الصندوق انجاز السلطات التونسية لـ 6 إجراءات أولية طلبها الصندوق. وفي هذا الإطار، يتعين تقديم وثائق إلى الصندوق تثبت انجاز الإجراءات الأولية وذلك قبل يوم 20 جانفي 2014.

ولهذا الغرض، نقترح فيما يلي استعراض تقدم انجاز السنة إجراءات المشار إليها مع تقديم مقترحات لضمان تحقيقها في الأجل المحددة :

الإجراء الأول: التقليل من هشاشة البنوك العمومية عبر اعتماد معايير موحدة لتقييم مخاطر القروض وتقييم حذر للضمانات البنكية خلال التدقيق الشامل وإصدار أمر يدعم الحوكمة في البنوك العمومية (وزارة المالية)

بخصوص المعايير الموحدة المطبقة للتصنيف وخصم الضمانات، سيتم تحديدهم في اجتماع لجنة القيادة المكلفة بالتدقيق الشامل للبنوك العمومية يوم 6 جانفي 2014. وإثر ذلك، سترسل وزارة المالية صندوق النقد الدولي لإعلامه بهذه الخطوة.

في ما يتعلق بحوكمة البنوك العمومية، فقد تم إصدار أمر في الغرض بتاريخ 5 ديسمبر 2013.

الإجراء الثاني: الترفيع في نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي بـ 50 نقطة أساسية (البنك المركزي التونسي)

تمت موافاة صندوق النقد الدولي بالبيان الصحفي المتعلق بمجلس إدارة البنك المنعقد بتاريخ 25 ديسمبر 2013 والمتضمن للإجراء المنصوص عليه أعلاه.

الإجراء الثالث: مصادقة المجلس الوطني التأسيسي على مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 وتحديد إجراءات خاصة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية تمكن من بلوغ الهدف الكمي المتعلق بعجز الميزانية (وزارة المالية)

يعتبر هذا الإجراء الأكثر صعوبة على المستوى العملي، لكن مصادقة المجلس التأسيسي على ميزانية الدولة يمثل إشارة إيجابية. وعلى أساس الإتصالات الأولية مع المسؤولين من وزارة المالية، يتبين أن القانون قد تم اعتماده وفقا للهدف الكمي المحدد بالتوافق مع بعثة صندوق النقد الدولي. وفي هذا السياق أمدتنا وزارة المالية بجدول الميزانية التكميلية لسنة 2013 وميزانية 2014 والتي تم إرسالها لمصالح الصندوق يوم الجمعة 3 جانفي 2014.

وبخصوص الزيادة في أسعار الكهرباء والغاز، ينتظر أن يصدر قرار في الغرض ينص على أن تدخل الزيادات المبرمجة حيز التنفيذ خلال شهر جانفي 2014 ويمكن من التقليل في حجم دعم المحروقات.

الإجراء الرابع: اعتماد مجلس الوزراء لبرنامج دعم موجه للأسر المستهدفة ليصاحب اصلاحات منظومة دعم المحروقات (وزارة الشؤون الاجتماعية)

وفقا لاتصالاتنا مع مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية، فهذا الإجراء ممكن تنفيذه من الناحية التقنية خلال شهر جانفي 2014 وبالتالي يتعين عرضه على مجلس وزاري خلال الأيام المقبلة.

الإجراء الخامس: تقديم التقارير الأولية المتعلقة بنتائج التدقيق الكلي للشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان أمام أنظار الحكومة (وزارة المالية)

يمكن أن يسبب هذا الإجراء بعض التعقيدات باعتبار ان التقرير الأولي المتعلق ببنك الإسكان لم يتم تقديمه بعد للحكومة إضافة إلى طلب رئيس بعثة صندوق النقد الدولي الحصول على نسخة من هذه التقارير مع تأكيده على محدودية تداولها نظرا لطابعها السري.

الإجراء السادس: اعتماد مجلس الوزراء لقرار من وزير الصناعة بخصوص قاعدة احتساب جديدة للتحديد الآلي لأسعار المحروقات (وزارة الصناعة)

يذكر أن مجلس الوزراء المضيق المنعقد في 13 ديسمبر 2013، قرر تكوين لجنة تحت إشراف رئاسة الحكومة متكونة من وزارات المالية والصناعة لدراسة القاعدة المقترحة وتأثيرها الجبائي. وحسب آخر المعطيات المتوفرة لدينا، فإن هذا العمل قد تم

استكمالاً على المستوى التقني ويمكن عرضه مجدداً على مجلس الوزراء خلال الأيام القليلة القادمة.

بالنظر إلى ما سبق، نلاحظ أنه من بين الإجراءات الأولية الستة :

- واحدة فقط تم إنجازها بالكامل وهي المتعلقة بترقيم نسبة الفائدة المديرية،
- خمسة إجراءات يستوجب تحقيقها في أجل أقصاه يوم 20 جانفي 2014.

أما بخصوص الشروط الإضافية التي طلبها الصندوق والمتعلقة بإعادة التفاوض بشأن تمديد فترة البرنامج إلى حدود مارس 2016 عوضاً عن جوان 2015، تجدر الإشارة إلى أن التقليل من عجز المالية العمومية في سنة 2014 بـ 0.6 % من الناتج المحلي الإجمالي يمكن من تفادي هذا التمديد.

وفي صورة عدم تحديد الإجراءات الجبائية الإضافية، يطلب الصندوق الحصول على تعهد كتابي من رئيس الحكومة الجديد بقبول مبدأ التمديد في البرنامج إنطلاقاً من المراجعة الثالثة المقرر عقدها في مارس 2014 وذلك قبل عقد مجلس الإدارة، أي قبل موفى شهر جانفي.

وسيترب عن هذا التمديد التقليل في حجم الدعم المالي المقرر لسنة 2014 من 870 إلى حوالي 500 أو 600 مليون دولار. كما سيتم إضافة ثلاث مراجعات إضافية بكل ما ينجر عنها من إجراءات و إصلاحات اقتصادية ومالية للفترة المتراوحة من جوان 2015 إلى مارس 2016.

ويقترح في هذا الإطار، التعهد بقبول مبدأ التمديد في صورة تعذر إتخاذ إجراءات إضافية خلال الثلاثي الأول من سنة 2014 للتحكم أكثر في عجز المالية العمومية، كما يمكن طلب تأجيل التفاوض في هذا التمديد إلى فترة المراجعة الرابعة أي خلال شهر جوان 2014.